الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.7

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
11 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت ..... (غيانا)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

(ب) التعاون بين بلدان الجنوب

بيان من نائب الأمين العام

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-54745X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

(أ) **الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (A/67/93-E/2012/79، A/67/320-E/2012/89، A/67/94-E/2012/80 و A/67/516)

(ب) **التعاون بين بلدان الجنوب** (A/67/39 و A/67/208)

بيان من نائب الأمين العام

١ - **السيد إلياسون** (نائب الأمين العام): عرض تقارير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/93-E/2012/79)، وبشأن التوصيات المتعلقة باستعراض الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/320-E/2012/89)، وبشأن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٠ (A/67/94-E/2012/80)، وبشأن تحديث عام ٢٠١١ لتحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/516)، وقال أن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات هام للغاية. وهو يتيح الفرصة لمنظومة الأمم المتحدة لتغيير حياة الناس عن طريق التكيف مع الأوضاع الجديدة ومواجهة التحديات الناشئة.

٢ - وتابع قائلا إن موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقترب شيئا فشيئا، وينبغي بذل كل الجهود لكفالة أن تبذل الأمم المتحدة ما في وسعها خلال فترة الثلاث سنوات والشهرين ونصف الشهر المتبقية حتى عام ٢٠١٥ من أجل بلوغ تلك الأهداف المنقذة لحياة البشر. كما أن اجتثاث الفقر لا يزال يحتل موقع الصدارة في جهود التنمية. وذكر أن مؤتمر ريو+٢٠ أرسل إشارة قوية بشأن التنمية المستدامة التي أصبحت الآن تتطلب متابعة جوهرية.

٣ - وتابع يقول إن أعضاء اللجنة يعلمون أن المداولات بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ قد بدأت بإنشاء الفريق الرفيع المستوى. ولا ينبغي النظر إلى هذه الخطة في معزل عن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والأمن، وحقوق الإنسان وسيادة القانون. فجميع هذه الأهداف مترابطة ويُعزز بعضها البعض. ذلك أن التنمية تعزز السلام والسلام يعزز التنمية. وكلاهما يتعزز بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٤ - ومضى يقول إن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى الاستجابة لاحتياجات وأولويات البلدان النامية بوصفها المتحكمة في مستقبلها والموجهة له. ومن الضروري دعم البلدان الأعضاء وإرشادها لضمان نجاحها. وقال إن الأمين العام وهو شخصيا يعولان على اللجنة الثانية لتوحيد كلمتها حول قرار قوي ينشط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ويؤكد مجددا دوره الأساسي.

٥ - وزاد على ذلك قوله إن خارطة التنمية العالمية تطورت كثيرا خلال السنوات الإخيرة. فقد كان نصف البلدان تقريبا المصنفة حاليا بلدانا متوسطة الدخل تنتمي إلى فئة البلدان منخفضة الدخل منذ عام ١٩٩٥ فقط. وأوضح أن طبيعة التحديات الإنمائية تتغير أيضا. ويزداد كذلك عدد البلدان التي تعترف بأن العالم في حاجة إلى العمل بشكل أفضل لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة. ومنذ مؤتمر ريو بوجه خاص ومسألة التنمية المستدامة هي الأهم والأكبر، ولذلك بات من الضروري جعل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة متسقة مع مجال التركيز الجديد.

٦ - وفي الوقت نفسه، ما فتئ عدد الجهات الفاعلة الجديدة في مجال التعاون الإنمائي يزداد. ولم يعد مجال التعاون الإنمائي مقصورا على الدول أو المنظمات الدولية وحدها. فقد أصبحت الجهات المعنية بالتنمية تعتمد الآن على مساهمات القطاع الخاص، والمؤسسات، والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني. وبات لزاما على الأمم المتحدة أن تبحث عن طرق أفضل لتوحيد الجهود مع هؤلاء الشركاء الجدد.

٧ - واستطرد يقول إن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن يكون قويا وممولا جيدا. وهو في حاجة إلى إدماج فرعيه المعياري والتنفيذي حتى تتحقق الاستفادة القصوى من خبرته وخدماته. وينبغي أيضا تعزيز التعاون داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك مع العدد المتزايد من الشركاء الذين يشاطرونه أهدافه الإنمائية. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي هذه المشاكل - مصير البشرية وكوكب الأرض - اهتمامه الرئيسي ثم يحشد لها موارده وطاقاته المشتركة لمعالجتها بفعالية. فهو الشريك في المسؤولية.

٨ - وأشار إلى أن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات ينطوي على امكانية تحقيق تحسن كبير في الطريقة التي تنجز بها منظومة الأمم المتحدة عملها. ففي التقرير المعروض على اللجنة، حدد الأمين العام ستة مجالات رئيسية لتعزيز عملها خلال الدورة الحالية.

٩ - أولا: التكيف مع التغيير. سيشارك الأمين العام بنشاط مع الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وصناديقها وبرامجها، ومع الدول الأعضاء في عملية شاملة لجميع الأطراف بهدف إعادة تهيئة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المدى الطويل.

١٠ - وثانيا: تنشيط أدوار كيانات الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات. ينبغي أن يضاعف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي جهوده من أجل بناء القدرات الوطنية. فحتى في أشد الظروف قساوة، تستطيع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، بل وينبغي لهما، أن يفعلا المزيد.

١١ - وثالثا: تنشيط الدور المعياري لكيانات الأمم المتحدة. على الأمم المتحدة أن تعمل من أجل تحقيق تكامل أفضل لعملها في مجال وضع القواعد والمعايير، وتقديم التوجيه.

١٢ - ورابعا: إصلاح نظام التمويل. لقد كانت اتجاهات التمويل الطويل الأجل لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إيجابية، ولكن اعتراها الركود منذ عام ٢٠٠٨. كما لا تزال هناك تحديات كثيرة قائمة. وإذا عدنا إلى عام ١٩٩٥، نلاحظ أن النمو كله انحصر تقريبا في المسهمات غير الأساسية شديدة التجزئة. فالعبء لم يكن موزعا على نحو متكافئ بين المانحين. كما أنه لا يزال من غير الممكن التنبؤ بتدفقات الموارد.

١٣ - وأوضح أن تقرير الأمين العام يتضمن عددا من التوصيات المتعلقة بمعالجة هذه المشاكل، بما في ذلك الطلب إلى الصناديق والبرامج أن تحدد ''كتلة حرجة'' من الموارد الأساسية؛ وبحث جدوى نموذج تمويل جديد، ووضع جدول مساهمات إرشادي طوعي مثلا؛ واقتراح تنظيم حوار سياسي رفيع المستوى في عام ٢٠١٤ بشأن تمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. أمّا المجال الخامس الذي أشار إليه الأمين العام فهو تعزيز الاتساق على مستوى المنظومة.

١٤ - وأردف يقول إن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يعمل على تحسين قدرته على العمل كيد واحدة. وقد استفادت المنظومة دروسا قيمة من عملية ''توحيد الأداء'' ومن المؤتمرات الحكومية الدولية المعقودة في البلدان الرائدة. غير أن المقاصد النهائية لا تزال بعيدة وينبغي عمل المزيد من أجل الاستفادة من الخبرات المكتسبة. وذكر أن الأمين العام أوصى أيضا بوضع ''تقرير واحد للنتائج'' على المستوى

القطري، وإنشاء آلية تقييم على مستوى المنظومة لقياس تأثير عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على نحو أفضل.

١٥ - وانتقل إلى الكلام على المجال السادس فقال إنه يتعلق بزيادة الكفاءة وخفض تكاليف العمليات. وهذا هدف تشترك فيه البلدان المستفيدة من البرنامج. وذكر أنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة عن طريق تقديم خدمات مشتركة، ومواءمة ممارسات العمل والعمليات في المنظومة ككل. ويمكن تسريع وتيرة هذه الجهود حتى تعتمد الوكالات والصناديق والبرامج قواعد وسياسات واجراءات موحدة فيما يتعلق بخدمات الدعم المشتركة.

١٦ - ومضى يقول إن اللجنة الثانية تواجه مهمة كبيرة وصعبة. ذلك أن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات عملية بالغة الأهمية في تحقيق النتائج. وقال إنه ربما يود أن يقترح أن تكون عبارة ''Quite Critical Process for Results'' (عملية بالغة الأهمية لأجل تحقيق النتائج) هي المقابل للمختصر ''QCPR'' (يرمز عادة للاستعراض الشامل للسياسيات الذي يجري كل أربع سنوات).

١٧ - وأوضح أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ساعدت ملايين الفقراء في العالم. فهم يستحقون أن يبذل من أجلهم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أفضل جهوده وأكثرها جدية. وأختتم كلامه قائلا إن الأمين العام وهو شخصيا، وكذلك زملاءهما في الأمم المتحدة، مستعدون لدعم اللجنة الثانية بأي طريقة ممكنة. وهم يتطلعون إلى أن تقدم الجمعية العامة واللجنة الثانية قرارا يعكس حقا المشاكل والفرص الإنمائية الحالية - والحلول الممكنة.

١٨ - **السيد زو ييبينغ** (مدير الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال في أثناء عرضه لتقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب (A/67/208) إنه يتضمن خمسة فروع موضوعية، بما في ذلك تحليل للحوافز الناشئة للتعاون بين الجنوب والجنوب، من قبيل نمو الطبقة الوسطى في البلدان النامية، والربط الشبكي الجديد الناشئ عن انتشار الشبكات أللاسلكية في البلدان النامية، والتأكيد المتزايد على القضايا ذات الاهتمام المشترك التي تتطلب اتباع نهج موحد، والتكامل الاقتصادي الأقاليمي المكثف وظهور طائفة من العمليات الاستشارية الإقليمية.

١٩ - وأضاف قائلا إن من الملائم أن تشير اللجنة، عند النظر في التقرير، إلى العديد من تقارير الأمين العام الأخرى، وخاصة منها تقريره عن أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب (A/67/39) والقرارات الواردة فيها. وأعرب عن الأمل في أن تحيط اللجنة الثانية علما في مداولاتها على النحو الواجب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تلك التقارير.

٢٠ - **السيد جاكتا** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات ينبغي أن يسفر عن نتائج طموحة تحدد مسارا إيجابيا لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية خلال فترة الأربع سنوات المقبلة. وينبغي أن تساعد عملية الاستعراض البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وينبغي أن لا تحل محلها أي عملية موازية أخرى أو تستبقها. وينبغي أن تظل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية شاملة وطوعية وتقدم في شكل منح ومحايدة ومتعددة الأطراف. وينبغي تنفيذ الأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية. ودعا إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية القائمة على أساس الاعتراف بالملكية الوطنية واستراتيجيات التنمية، ومن أجل قيام الأمم المتحدة بدور أقوى فيما يتعلق بمسائل التنمية.

٢١ - وتابع قائلا إنه ينبغي تحسين التمويل من الناحيتين النوعية والكمية، لا سيما لأن الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية قد ازداد حدة. ونظرا لأن التمويل من الموارد غير الأساسية غير مضمون، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمليات، ويُفاقم عدم الكفاءة، وعدم الاتساق والتجزؤ، فإن عدم معالجة المسألة يمكن أن يُضعف من فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢٢ - وزاد على ذلك قوله إنه نظرا لدور اللجان الإقليمية في متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ينبغي تشجيع المزيد من الاتساق على الصعيد الإقليمي عن طريق تعزيز آليات التنسيق الأفقي الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وعن طريق كفالة إقامة صلات عمودية بين هياكل التنمية والتنسيق العالمية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تعزز الأنشطة التنفيذية بناء القدرات الوطنية، وينبغي تمكين البلدان النامية، كجزء من هذه العملية، من الوصول إلى كامل مجموعة الخدمات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك اللجان الإقليمية.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه ينبغي استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما وجد، كإطار استراتيجي مرن وشامل لغرض برمجة الوكالات بهدف زيادة ترشيد أدوات البرمجة على الصعيد القطري. وينبغي ان يُنفذ المنسقون المقيمون مهامهم بطريقة عادلة وشفافة وبالتنسيق مع السلطات الوطنية. وينبغي استكشاف حلول ابتكارية بهدف الحد من التكاليف المفرطة للعمليات التي يتكبدها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك من خلال الممارسات الرشيدة في مجال الأعمال واستخدام الوكالات الرائدة أو الخدمات المشتركة لتوفير خدمات إدارية فعالة من حيث التكلفة.

٢٤ - واختتم بيانه بالقول إن نهج ''توحيد الأداء'' ينبغي تطبيقه فقط عند الاستجابة للطلبات التي تقدمها البلدان المهتمة، كما ينبغي أن يكلفل لها المرونة اللازمة من أجل المحافظة على أساليب التعاون هذه أو الأخذ بأساليب أخرى. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تكرر كذلك تأكيد دعوتها إلى مواصلة اتخاذ تدابير عملية من أجل تعميم دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإنها تتطلع إلى اتخاذ قرار يتعلق بالاستعراض الذي يجري مرّة كل أربع سنوات يكون سندا تشريعا تمهيديا لتوجيه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - **السيد آشي** (أنتيغوا وبربودا): تحدث باسم الجماعة الكاريبية وقال إن الجماعة أكدت مرارا وتكرارا أهمية توفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لأنشطتها التنفيذية. ومع ذلك، فإن التحسينات كانت تافهة، مما ترتب عليه مجموعة من القيود التي تفاقمت بسبب عدد من التحديات القديمة والجديدة، ولا سيما منها الأزمات العالمية والمالية التي طال أمدها.

٢٦ - وواصل قائلا إنه ينبغي في هذا السياق اعتبار الاستعراض الذي يجري مرة كل أربع سنوات فرصة تتاح للبلدان الأعضاء للشروع في إجراء تحليل متمعّن وبنّاء لإدارة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدان، ولقيمتها، ومدى فعاليتها واتساقها، بالإضافة إلى وضع مبادئ توجيهية للسياسات على مستوى المنظومة موجهة للوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج. وفي حين لا يوجد نهج وحيد يمكن تطبيقه في مجال التنمية، ينبغي ان يكون القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة هي المبادئ التوجيهية في جميع الأنشطة التنفيذية.

٢٧ - وتابع قائلا إنه تم تحديد شكل الاختلال الباعث عن الانزعاج بين موارد التمويل الأساسية والموارد غير الأساسية تحديدا استراتيجيا يناسب البلدان المانحة على حساب البلدان

المتلقية للتمويل. وعلى الرغم من الأساس المنطقي المعلن لزيادة التمويل من الموراد غير الأساسية، فإن هذا التمويل لا يمكن التنبؤ به أساسا وإنه يؤدي إلى الزيادة في التكاليف ويفاقم التجزئة. وأوضح أن من المهم للغاية تصحيح هذا الاختلال من أجل كفالة تقديم مساعدة إنمائية للجميع ودون تمييز من منظومة الأمم المتحدة والمصادر الأخرى، مساعدة تستجيب للأولويات الوطنية وتكون خالية من الشروط.

٢٨ - وزاد على ذلك قوله إنه ينبغي، عند معالجة التحديات الإنمائية في البلدان المتلقية، أن تراعى الأنشطة التنفيذية الحاجة إلى تشجيع بناء القدرات الوطنية. وينبغي أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور فعال في مواجهة التحديات الإنمائية الطويلة الأجل من خلال كفالة تشجيع التكنولوجيات الجديدة ونقلها إلى البلدان النامية، وتعزيز بناء القدرات على مستوى المنظومة وتيسير الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المتاحة في كامل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك اللجان الإقليمية ومكاتبها الفرعية.

٢٩ - وأضاف قائلا إن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لم تحقق، خلال كامل فترة سنوات النمو الاقتصادي القوي، الأهداف التي التزمت بها البلدان المانحة نفسها. ونظرا للحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، شهدت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية انتكاسات أشدّ، مما أصبح يشكل خطرا يهدد الأهداف الإنمائية الأساسية. واختتم قائلا إن الجماعة الكاريبية تودّ، في هذا السياق، أن تؤكد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية، تعاونا يندرج ضمن منظومة الأمم المتحدة، دون التضحية بالتعاون بين الشمال والجنوب.

٣٠ - **السيد إرّاسوريس** (شيلي)، تكلم باسم جماعة دول بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقال إن الجماعة تؤكد من جديد الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في الخطة الإنمائية. وذكر أن قيمة المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة بلغت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ما مجموعه ٢٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية على حد سواء. بيد أنه أجري تحليل مفصل لهيكل هذه المسهمات فأثار قلقا بالغا إزاء امكانية التنبؤ بهذا النمط السائد ومدى اتساقه وإدارته إدارة متعددة الأطراف. وأوضح أن التحدي العام الرئيسي الذي ينبغي مواجهته هو الاختلال الواضح بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، الذي تفاقم على نطاق واسع إلى درجة أنه سيؤثر حتما في الخطة الإنمائية التي تدعمها الأمم المتحدة. وأردف قائلا إن ذلك يضر بشكل خاص بمبدإ العالمية وبالإدارة الحكومية الدولية، اللذين ينبغي أن يشكلا في أفضل الأحوال أساس عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بركيزة التنمية فيها.

٣١ - ومضى يقول إن القيمة الاجمالية للموارد الأساسية المخصصة للأنشطة الإنمائية بلغت في عام ٢٠١١ ما قدره ٦,٤ بلايين دولار، بينما بلغ مجموع الموارد غير الأساسية ١٦,٦ بليون دولار، وهو ما يمثل اختلالا غير مرغوب فيه لصالح تمويل مجزإ تماما يصرف الانتباه عن الأولويات التي حددتها البلدان المستفيدة من البرنامج. ومن بين المساهمات المتعددة التي تشكل الجزء الأكبر من الموارد غير الأساسية التمويل المقدم من جهة مانحة وحيدة لبرامج ومشاريع محددة، الذي يطرح أكبر تحد منهجي وعملي أمام الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة لأنه لا يتوافق بالضرورة مع الخطط الاستراتيجية المتفق عليها في العملية الحكومية الدولية لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة، ولا يخضع لهياكل الإدارة الحكومية الدولية فيما يتعلق بموافقة كل كيان من كيانات الامم المتحدة عليه ومراقبته له، كما يمثل غالبية المساهمات غير الأساسية المقدمة للمنظومة.

٣٢ - وأوضح أن الاستعراض الذي يجري مرة كل أربع سنوات ينبغي أن يكون عملية قائمة على النتائج ويستند إلى رؤيه إدارية تدعمها الإرادة السياسية لجميع الدول الأطراف. ويجب أن يعالج الاستعراض على سبيل الاستعجال الاختلالات بين الموارد غير الأساسية والموارد الأساسية، وكذلك انعدام الإدارة المؤسسية والحكومية الدولية لغالبية صناديق الأمم المتحدة المخصصة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ممثلة بالموارد غير الأساسية. وأخيرا، ينبغي أن يفيد الاستعراض في تسوية المسائل الهامة العالقة، مثل تعريف الكتلة الحرجة ووتنسيق معدل استرداد تكاليف الموراد غير الأساسية، والتي ظلت دون تسوية على مدى للسنوات الثلاث الماضية.

٣٣ - واختتم كلامه مشددا على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب ولكنه حذّر من أن يصبح بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب.

٣٤ - **السيد لي ترونغ هواي** (فييت نام): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقال إن الدول الأعضاء في الرابطة استفادت كثيرا من المساعدة التي قدمتها لها الأمم المتحدة وأنها تقدر ذلك كثيرا. وذكر أن التعاون الإنمائي يجب أن يكون قائما على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أن الأهداف الرئيسية للمنظمة تشمل التعاون الدولي الذي الهدف منه تسوية المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

٣٥ - وتابع يقول إن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات عامل أساسي لبدء حوار بشأن إصلاح الحوكمة داخل الإطار الإنمائي للأمم المتحدة وتحقيق تمثيل جغرافي وجنساني اكثر إنصافا. وأوضح أن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية الرامية إلى تعزيز التنمية يجب أن تظل طوعية، ومحايدة ومتعددة الأطراف ومرنة، ويجب أن تسعى إلى تعزيز التنمية وفقا للسياسات والأولويات الإنمائية للبلدان المعنية. وأعرب عن قلق الرابطة البالغ إزاء الانخفاض الحاد في الموارد المتاحة لغرض الأنشطة الإنمائية، ودعا البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية في هذا الصدد من أجل تقليص الاختلال الكبير بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، في جملة أشياء أخرى. وبيّن أن توفير تمويل ثابت ويمكن التنبؤ به من شأنه أن يُيسّر أطر التمويل المتعددة السنوات وطرائق التنمية المناسبة الأخرى.

٣٦ - وزاد على ذلك قوله إنه في حين ينبغي إعطاء الأولية للدول الأشد احتياجا، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، فإن البلدان متوسطة الدخل تحتاج أيضا للمساعدة الإنمائية لأنها تواجه تحدياتها الخاصة بها. وأعرب عن تأييد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا القوي للجهود الرامية إلى إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وقال إن ملكية الدول الأعضاء للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية عنصر حيوي في هذه العملية. وما على الأمم المتحدة إلا أن تنشر التجارب الناجحة في مجال التنمية والمتعلقة بمبادرة ''توحيد الأداء''. وأضاف قائلا إنه من غير المناسب اعتماد نهج ينطبق على الجميع، ذلك أن المبادرات الإنمائية ينبغي أن تناسب الخصائص والاحتياجات الخاصة بكل بلد على حده.

٣٧ - واستطرد يقول إن البلدان النامية لها خصائص اجتماعية واقتصادية وجغرافية متماثلة متعددة، ولذلك ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة بقوة التعاون بين بلدان الجنوب، الذي ينبغي أن يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ولا يكون بديلا له، كما أنه يمكن أن ييسر تبادل الخبرات والموارد بتكلفة أقل نسبيا. واختتم بيانه قائلا إن دول الرابطة تحث أيضا الشركاء في التنمية على الزيادة في تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا والتعلُّم من الأقران.

٣٨ - **السيد أمريكو زامبيتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم البلد المنضمّ، كرواتيا؛ والبلدان المرشحة أيسلندا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا؛ وبلدي عملية الاستقرار والارتباط ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وليختنشتاين، وقال إن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات ينبغي أن يولي الاعتبار الواجب إلى الحاجة إلى التنفيذ القائم على النتائج، والفعال والمتسق، والذي يعالج المشاغل الجامعة، ويلبي في الوقت نفسه الحاجة المشروعة والمتزايدة للشفافية والمساءلة. وذكر أن من الإنجازات المؤسسية الهامة التي تحققت منذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ثم قال إن من المهم للغاية أن تعالج الأمم المتحدة على نحو كامل مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل كفالة تنفيذ ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مستوى المنظومة.

٣٩ - وأعرب عن دعم الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للمنظمات المتعددة الأطراف التي قال إنها تعمل بفعالية وكفاءة، كما يتبين ذلك من خلال قيامها في عام ٢٠١٠ بجمع ما يزيد عن ٤٠ في المائة من مجموع التمويل اللازم لأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية. وأعرب عن الاعتقاد أن جميع الدول الأعضاء تشاطر بعضها البعض الاهتمام بكفالة توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للخطط الاستراتيجية التي توافق عليها في مجالس إدارات الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة. ومن المهم، لتحقيق هذا الهدف، إجراء حوار أكثر تنظيما في مجالس الإدارات بشأن كيفية تحقيقه.

٤٠ - وفي معرض كلامه عن مسألة ذات صلة بالموضوع، قال إن الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تعتقد بقوة أن التمويل الأساسي لا ينبغي أن يُستخدم لتغطية الأموال المخصصة. وأعرب عن الأمل في أن يتناول الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات الكيفية التي يمكن بها التقيد بمبدأ استرداد التكاليف كاملة في كامل منظومة الأمم المتحدة، ويُشجع الوكالات على زيادة الشفافية بشأن التكاليف وإرساء ثقافة مراعاة عاملي التكلفة والقيمة. وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز أطر النتائج ونظم الإدارة القائمة على النتائج وإنشاء أطر ونظم قوية من أجل كفالة أن تكون جميع عمليات التمويل متمشية مع تلك الأطر والخطط الاستراتيجية التي توافق عليها مجالس إدارات الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة.

٤١ - وأخيرا، فإن التقييم المستقل لمبدإ توحيد الأداء أثبت أن أتباع الأمم المتحدة لنهج أكثر اتساقا على الصعيد القطري عزز الملكية والقيادة الوطنيتين، وهو ما ساعد على تحسين ترتيب الأولويات الوطنية، وخفف على الحكومات الوطنية عبء تكاليف العمليات، كما أسهم في تحسين تنسيق وفعالية أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وأوضح أن الوقت قد حان، في هذا السياق، لكي تقوم منظومة الأمم المتحدة بوضع نموذج جديد لتصريف الأعمال يساعد على تنفيذ مبادئ ''توحيد الأداء'' بفعالية في الواقع. وينبغي أن يتضمن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات مبادئ ''توحيد الأداء'' هذه.

٤٢ - وأكد في خاتمة كلامه على أهمية المساءلة الأفقية والعمودية بين المنسقين المقيمين والأفرقة الوطنية، وتنفيذ إطار التوجيه والمحاسبة، وترشيد الآليات وزيادة مواءمة ممارسات الأعمال وتبسيطها من أجل القضاء على الاختناقات.

٤٣ - **السيد فيرسيجي** (أستراليا): تكلم باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا فقال إن منظومة الأمم المتحدة تحتل موقعا

فريدا، في ظل ظروف انمائية متغيرة، لتساعد على تلبية احتياجات البلدان النامية من خلال تقديم الدعم المناسب وتنمية القدرات. ومع ذلك فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لها مواطن قوتها الخاص فهي ليست مترهة عن العيوب. ذلك أن وكالاتها المتعددة تحتاج إلى تحسين أداء عملياتها الإنمائية في الميدان.

٤٤ - وتابع قائلا إن هناك عناصر عديدة واردة في تقرير الأمين العام ينبغي تناولها بشكل موسع في القرار. وأعرب عن اعتقاد كندا وأستراليا ونيوزيلندا بأن توفير الدعم المطلوب والفعال لتحقيق النتائج الإنمائية في البرامج القطرية هو الحافز الأساسي على مواصلة إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن تحقيق النتائج لا ينبغي أن يكون مسألة منعزلة عن غيرها ويخصص لها جزء من القرار، ولكن ينبغي ادماجها في متن القرار ككل. وينبغي أيضا أن يتضمن القرار المزيد بشأن نهج ''توحيد الأداء''، كما أنه لا ينبغي إلزام جميع البرامج القطرية باعتماده. بيد أنه إذا قرر أي بلد اعتماد نهج ''توحيد الأداء''، ينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة مرنة ما يكفي للاستجابة فورا والامتثال التام لذلك الطلب.

٤٥ - وأكد على ضرورة وضع اجراءات تنفيذية وممارسات عمل ونتائج وأطر إبلاغ موحدة تُكسب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المرونة الضرورية للعمل على نحو متسق وفعال أكثر. وينبغي أيضا التركيز في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات على تقوية نظام المنسقين المقيمين، وكفالة تعميم مراعاة مسألتي الجنسانية والإعاقة على نحو فعال، وتعزيز العمليات الإنمائية والإنسانية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتأثرة بالأزمات. والأهم من ذلك كله، ينبغي أن تكون مداولات اللجنة بشأن هذا البند عملية وبناءة دون الخوض في مناقشات السياسة العامة التي تتجاوز نطاق القرار.

٤٦ - **السيد زنسو** (بنن): قال إن أقل البلدان نموا تولي أهمية كبيرة لاستعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، وإن على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بترشيد آدائها من أجل الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان النامية وتحرز تقدما في القضاء على الفقر. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعالج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع عندما تقوم بتصميم الاتجاه العام لسياستها المتعلقة بالتنمية لفترة السنوات الأربع المقبلة من خلال وضع استراتيجيات منسقة ومتسقة على المستويات الوطنية والحكومية الدولية وفيما بين الوكالات.

٤٧ - وأعرب عن قلق وفد بلده البالغ لإنه على الرغم من قاعدة الموارد الواسعة والمتنوعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ما فتئت المساهمات الأساسية تنخفض، بينما يتفاقم الاختلال بين الموارد الأساسية والموراد غير الأساسية. وأضاف قائلا إن من المهم، لعكس هذا الاختلال، تحليل أسباب عدم إحراز تقدم في وضع مفهوم ''كتلة حرجة'' للموارد الأساسية وتنفيذه. وطلب إلى البلدان المانحة أن تزيد كثيرا في حجم تبرعاتها الطوعية المتعددة السنوات في الميزانيات الأساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٨ - وزاد على ذلك قوله إنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها أن توسع قاعدة مانحيها وتزيد من عدد البلدان المانحة وسائر الشركاء الذين يقدمون مساهمات مالية لتنفيذ ولاياتها الأساسية. وأشار إلى الدعم المتزايد الذي تقدمه البلدان النامية القادرة وقال إنه تطور إيجابي، وذلك بالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه المانحون التقليديون. وقال إن وفد بلده يرحب، في هذا السياق، بتعزيز مكتب الأمم التحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، ويدعم مقترحات الأمين العام المتعلقة بتمويل أنشطته التنسيقية والدعوية والتعميمية على مستوى المنظومة.

٤٩ - وذكر أن على مدير البرنامج الإنمائي أن يتخذ تدابير للمحافظة على مستوى التبرعات السنوية المخصصة للبند الثابت المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب. وقال إنه ينبغي استغلال الدروس المستفادة من تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخبرة المكتسبة من ٣٠ بلدا يجري فيها تنفيذ مبادرة ''توحيد الأداء''. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكفل وكالات الأمم المتحدة فعالية آليات المساءلة القائمة المتعلقة بنتائج المساواة بين الجنسين وعملية توزيع الموارد ذات الصلة بالشؤون الجنسانية، وتشجع الأفرقة القطرية على استعمال آليات المساءلة الجنسانية لتحسين أدائها على الصعيد القطري.

٥٠ - وأردف قائلا إن بنن ترحب بوجود آلية تقاسم الأعباء لتوزيع تكاليف التنسيق على وكالات الأمم المتحدة المعنية، وأعرب عن الاعتقاد أن الوكالات الصغيرة ذات القدرات المحدودة ينبغي إعفاؤها من تحمل عبء مالي غير عادل. وأوضح أن التمويل ينبغي أن يعكس، تمشيا ومبدأي المساواة والعدل، المشاركة المباشرة لكل وكالة على أساس نسبة الخدمات المستعملة، وأنه ينبغي بذل كل جهد من أجل تحقيق وفورات في التكاليف والإبقاء عليها في البلدان التي تحققت فيها.

٥١ - واستطرد قائلا إن على منظومة الأمم المتحدة أيضا أن تدعم باستمرار تعزيز نقل التكنولوجيات الجديدة والناشئة إلى البرامج والبلدان النامية من أجل تشجيع تعزيز القدرات وتنمية الموراد البشرية. وينبغي أيضا تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعميمه في عملية البرمجة العادية للأنشطة التنفيذية على المستوى القطري. واختتم كلامه قائلا إن على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتخذ تدابير من أجل تبسيط إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأدوات البرمجة والعمليات ومتطلبات الإبلاغ الخاصة بكل وكالة، من أجل تخفيف العبء على الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين، وتشجيع تقسيم العمل على نحو أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٥٢ - **السيد مكسيميتشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن مداولات اللجنة بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات ينبغي أن تحترم الطابع العالمي والطوعي والحيادي للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. وينبغي أن تستند علمية التفاوض إلى الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في الجمعية العامة والمجلس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات والقرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على مستوى المنظومة.

٥٣ - وتابع قائلا إن المشهد الإنمائي، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في العديد من المرات، قد تغير كثيرا خلال العشر سنوات الماضية. فقد ظهرت مراكز جديدة من النمو الاقتصادي الدينامي، بينما ازداد عدد الشركاء الإنمائيين غير الحكوميين والمؤسسيين، لا سيما مؤسسات الأعمال الخاصة. ومن جهة أخرى، وبسبب التحديات الجديدة مثل تناقص الموارد، وعدم الاستقرار في العالم وانعدام الأمن في مجال الطاقة، تضطر البلدان إلى تعديل استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وأضاف قائلا إنه من المهم للغاية، في هذا السياق، أن يكون التعاون المتعدد الأطراف مرنا ويعالج الاحتياجات الملموسة للبلدان المستفيدة من البرنامج.

٥٤ - واستطرد قائلا إن خفض التكاليف، وتبسيط قواعد واجراءات الوكالات واتساقها عوامل تعزز سير عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أن تكون البرامج والصناديق قادرة على المحافظة على ولاياتها، واكتفاءها الذاتي في المجال التنظيمي، وطرائق عمل مجالس إداراتها الحكومية الدولية. وأوضح أن الزيادة في الموارد الأساسية يعزز امكانية التنبؤ بتمويل الأنشطة التنفيذية واستقرارها وكفايتها. واختتم قائلا

إن التعاون بين بلدان الجنوب ينمو بسرعة داخل إطار الاستعراض الشامل للسياسات. وينبغي أن يشجع استعراض منظومة الأمم المتحدة تلك العملية أكثر من خلال وكالاتها المتخصصة واللجان الاقتصادية الإقليمية.

٥٥ - **السيد بيدرسون** (النرويج): قال إن على الأمم المتحدة، إذا أرادت أن تظل أداة رئيسية في التنمية، أن تحسن فعاليتها وكفاءتها عن طريق تعزيز التنسيق، والاتساق على مستوى المنظومة. ويجب أن يكون استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات تطلعيا، ويجب أن يعكس التغيرات التي طرأت على مشهد التعاون الإنمائي. وينبغي الاعتراف بمبادرة استراتيجية قائمة على النتائج ''لوحدة العمل في الأمم المتحدة'' تكون ذات تأثير إيجابي في القضايا الشاملة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وذلك بوصفها النموذج الرئيسي على المستوى القطري. وأضاف قائلا إن البلدان الرائدة والمنطلقة ذاتيا برهنت بوضوح، بالإضافة إلى ذلك، عن قدراتها القيادية والتزامها بالمضي قدما في إصلاح الأمم المتحدة.

٥٦ - وينبغي أن تناقش اللجنة كيفية كفالة تمويل متواصل ومستدام لمبادرة ''توحيد الأداء'' وتركيز استراتيجي أوضح. ويجب تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة على الصعيد القطري، كما ينبغي، بوجه خاص اتخاذ خطوات من أجل تعزيز سلطة المنسقين المقيمين. وينبغي أيضا وضع ميزانيات قائمة على النتائج، وأن تكون كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة مسؤولة عن تحقيق النتائج.

٥٧ - وواصل كلامه قائلا إنه يجب كذلك إعادة النظر في سياسات المانحين. وذكر أن النرويج يساورها القلق بوجه خاص لأن مبالغ كبيرة من التمويل غير الأساسي المخصص حصرا لمجالات بعينها تستعمل لدعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهذا ما يفاقم تجزئة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد أن التمويل الأساسي ضروري للأنشطة التنفيذية. وأوضح أنه لا يمكن القضاء على تجزئة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق اعتماد نهج ينطلق من القاعدة. وعلاوة على ذلك، فإن التقاسم المنصف للأعباء في مجال تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يتسم بأهمية حيوية، وينبغي للاقتصادات الناشئة أن تساهم بنصيبها في تمويل تلك الأنشطة.

٥٨ - واستطرد يقول إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان أساسيان هامان ومحركان لعجلة التنمية المستدامة. وقال إن النرويج ترحب بخطة العمل على مستوى المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، موضحا أن هذه أول مرة تضع فيها الأمم المتحدة أدوات مشتركة لقياس التقدم المحرز في عملها ذي الصلة بالشؤون الجنسانية. واختتم قائلا إن البلدان المستفيدة من البرنامج ترحب بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال التنمية على أرض الواقع.

٥٩ - **السيد وينوبست** (سويسرا): قال إن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات فرصة مواتية زمنيا للموافقة على وثيقة قوية وهامة أشرفت على إعدادها الدول الأعضاء ومعترف بها بوصفها الوثيقة التوجيهية الرئيسية لجميع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل النهوض بالتنمية. ولكفالة نجاح الاستعراض، ينبغي أن تكون نتائجه عملية ودقيقة بدرجة كافية في الوقت نفسه حتى لا تفسح المجال لسوء الفهم وتتمكن بذلك الجهات صاحبة المصلحة من القضاء على الإجراءات البيروقراطية غير الضرورية.

٦٠ - واسترسل يقول إنه يفضل نظاما منسقا ومحكما جيدا على نظام لا يعمل بكفاءة ومجزإ. وذكر أن من

الوسائل التي تستطيع بها الدول الأعضاء تحقيق أهدافها المشتركة مواءمة ممارسات العمل وتبسيطها، وترشيد طرائق التمويل. بيد أن التغييرات على المستوى القطري لا تكفي لمعالجة جميع المشاغل، ذلك أنه يجب تقديم التوجيه لمقار وكالات الأمم المتحدة لمساعدتها على التحرك في الاتجاه الصحيح.

٦١ - وأردف يقول إن الاستعراض سيمكن أيضا أصحاب المصلحة من إعادة تقييم الكيفية التي تواجه بها منظومة الأمم المتحدة التنفيذية التحديات المعقدة، من قبيل التحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو الخارجة من الأزمات. ويجب أن تكون هذه المنظومة أكثر ذكاء ومرونة واتساقا وفعالية في دعم أشد الفئات فقرا وضعفا. واختتم قائلا إن وفد بلده يسعده أن يساعد في تيسير المفاوضات، كما فعل في السنوات السابقة، وذلك من أجل تحقيق هذا الهدف.

٦٢ - **السيدة أوروزكو** (السلفادور): قالت إنه حتى تنجح جهود الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الاستجابة بفعالية وباستمرار لاحتياجات البلدان النامية، يجب أن تحافظ على طابعها العالمي والطوعي، وتعدديتها وحيادها. وأضافت إن السلفادور تدعم بقوة استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، الذي يجب أن يحقق نتائج أيجابية. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص بأفضل الممارسات والمسائل الجامعة، وكذلك التأكيد بقوة على دعم الجهود الوطنية بفعالية.

٦٣ - وتابعت تقول إن على الامم المتحدة أن تعزز دور المنسقين المقيمين، الذين يلزم زيادة توضيح ولاياتهم لتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم بصورة موضوعية أكثر. وينبغي تحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة لنعزيز الملكية الوطنية وخفض التكاليف التي تتحملها الدول الأعضاء.

٦٤ - وأوضحت أن قدرات النظام المتعدد الأطراف على الاستجابة بمرونة للاحتياجات المتزامنة معرضة للخطر بسبب الظروف المتغيرة بسرعة. ولمواجهة هذا التحدي، يجب تخصيص الأموال الكافية للأنشطة الإنمائية حتى تحقق أقصى ما يمكن من النتائج على أرض الواقع، كما يجب معالجة الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وينبغي أن تتخذ أيضا الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة خطوات ملموسة من أجل دعم التعاون بين بلدان الجنوب والعاون الثلاثي، الذي ينبغي أن يظل مكملا، وليس بديلا، للتعاون بين بلدان الجنوب والمساعدة الإنمائية الرسمية. وأردفت تقول إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها يجب أن تظل في البلدان متوسطة الدخل - المؤهلة للاستفادة من خبرة المنظمة ومعارفها الفنية - وتقوم بدور أكثر فعالية في تنميتها. وقالت في خاتمة بيانها إن السلفادور تشيد بمبادرة الأمم المتحدة ''توحيد الأداء''، وأعربت عن امتنانها للمساعدة التي تلقتها لتمكينها من تبني المبادرة بوصفها بلدا قادرا على الانطلاق بالاعتماد على قدراته الذاتية.

٦٥ - **السيد رحمن** (بنغلادش): اعترف بأن الأمم المتحدة فشلت أحيانا في تنفيذ مشاريع إنمائية سابقة. بيد أنه أعرب عن الأمل في أن يُحدث استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات فرقا واضحا في الطريقة التي تنفذ بها البرامج في الميدان. ثم قال إنه حتى تتمكن الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، فإنها تحتاج إلى زيادة كبيرة في الموارد. وينبغي أن تظل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة طوعية وقائمة على المنح، وليس قائمة على الربح مثل أنشطة بعض المنظمات الدولية الأخرى، وينبغي أن تعالج احتياجات الدول الأعضاء على أساس الملكية الوطنية. وأعرب في هذا الصدد عن دعم بنغلادش لبرنامج عمل أكرا. وقال إن الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تُنفذ لصالح البلدان المتلقية، بناء على طلبها ووفقا

لسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛ ويجب أن تكفّ الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين عن اعتماد نهج ”واحد صالح للجميع“ في مجال التنمية.

٦٦ - وأعرب عن استياء بنغلادش للاختلال المزمن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وقال إن الموارد غير الأساسية لا يمكن التنبؤ بها وإنها تزيد من التكاليف التشغيلية. وعلاوة على ذلك، فإن التحول من التمويل الأساسي إلى التمويل غير الأساسي يؤدي إلى التجزئة ويُضعف من فعالية الأنشطة التنفيذية وكفاءتها. ويمكن تصحيح ذلك إذا أصبح المزيد من البلدان المانحة، التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لها، أعضاء في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وأعرب أيضا عن قلق بنغلادش لأن البلدان النامية لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا على المستوى التنفيذي في هيئات الأمم المتحدة. ولذلك يجب إرساء نظام للانتداب لتعزيز الشمولية والتوزيع الجغرافي العادل بين الموظفين في جميع رتب الفئة الفنية.

٦٧ - وواصل كلامه فقال إن بنغلادش أنشأت عددا من الشراكات العامة - الخاصة من أجل النهوض بالتنمية. غير أن هذه الشراكات لم يُكتب لها النجاح في أغلب الأحيان لأن الشركاء لا يدعمون مبدأي الملكية والقيادة الوطنيتين. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تتوسط من أجل تعزيز الثقة لدى الشركاء في التنمية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد هذه الوساطة في تسوية المسائل المتعلقة بالتمويل غير الأساسي، ولذلك ينبغي أن تولى الاهتمام الواجب في استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات. وفي الختام، حثّ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على دعم البرامج التي تنفذها الدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نموا، وذلك لمعالجة القضايا المعاصرة مثل تغير المناخ وأزمات الغذاء والطاقة.

٦٨ - **السيد فارياس** (البرازيل): قال إن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها تستأثر بما نسبته ٦٣ في المائة من جميع الأنشطة التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتفوق تكلفتها أربعة أضعاف ما يُنفق على أنشطة من قبيل وضع المعايير، والسياسات والدعوة، وتعادل تقريبا ثلاثة أضعاف ما ينفق على عمليات حفظ السلام. وحتى تظل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أداة مفيدة يجب توجيهها نحو المجالات التي هي في أمسّ الحاجة إليها، ويجب أن تكون مرنة حتى يتسنى مواءمتها مع الظروف الخاصة، وتخضع للمساءلة حتى تُنفذ وفقا للولايات التي تتفق عليها الدول الأعضاء. وأردف يقول إنه يلزم توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به وغير مخصص لأغراض أخرى لتنفيذ هذه الأنشطة حتى يتسنى تحقيق توازن مناسب أكثر بين الموارد الأساسية والموراد غير الأساسية، وحتى تتمكن الوكالات والصناديق والبرامج من تحقيق توقعات المجتمع الدولي بفعالية أكبر.

٦٩ - وتابع قائلا إن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية جماعية عن إصلاح إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها لتعزيز مشاركة البلدان النامية وتشجيع البلدان المستفيدة من البرنامج على قيادة وممارسة الملكية الوطنية، ليس فقط في المشاريع الفردية، بل وكذلك في إدارة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن البرازيل تعتقد، بوجه خاص، أنه ينبغي إعادة النظر في عملية اختيار الموظفين لملء الوظائف الشاغرة على المستوى التنفيذي ضمن الصناديق والبرامج، واتخاذ خطوات لإعادة تأكيد الدور المركزي للدول الأعضاء في الإشراف على هيئات الأمم المتحدة.

٧٠ - واستطرد يقول إن البرازيل تؤكد على الدور الرئيسي لنظام المنسقين المقيمين في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ويجب على الدول الأعضاء أن تسعى إلى تعزيز هذا النظام وتكفل استقراره واستقلاله ماليا.

ويجب أن تفكر في مصادر تمويل بديلة واستخدام الموارد العادية للأمم المتحدة. وأعرب عن قلق البرازيل بوجه خاص لأن معظم المنسقين المقيمين هم من مواطني البلدان المتقدمة النمو وذلك وفقا لتقرير أعدته وحدة التفتيش المشتركة، كما أن التوازن الجنساني في التعيينات لا يزال ضعيفا جدا، وأن ٣٣ في المائة فقط من المنسقين عُيّنوا من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن وحدة التفتيش المشتركة خلصت أيضا إلى أن أصحاب المصلحة لا يزالون يشككون في مدى حياد نظام المنسقين المقيمين. وعلاوة على ذلك، فإن دور البرنامج الإنمائي بوصفه مديرا لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولّد الشعور بأن هناك تنازع مصالح. ولتفادي تسييس المسألة، يجب المحافظة على الدور الإنمائي للمنسقين المقيمين.

٧١ - **السيد ياروشيفيتش** (بيلاروس): قال إن تغيّر المشهد الإنمائي العالمي يطرح في الوقت نفسه تحديات جديدة ويفسح مجالات جديدة تتطلب تكيُّفا استراتيجيا في الأجل القريب. وفي هذا الصدد، فإن المهمة الأساسية التي ينبغي القيام بها في إطار استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات هي وضع استراتيجية لجعل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة متمشية مع الواقع العالمي الجديد.

٧٢ - وتابع قائلا إنه يود أن يؤكد بوجه خاص على عدد من العناصر الأساسية في هذه العملية، بما في ذلك كفالة أن تظل الأنشطة التنفيذية هامة وفعالة، والتحديد الواضح للمبادئ التي ترتكز عليها الأنشطة التنفيذية، وتصحيح الاختلال بين الموارد الأساسية والموراد غير الأساسية اللازمة لتمويل الأنشطة التنفيذية من خلال توافق في الآراء بشأن مفهوم ''كتلة حرجة'' من الموراد الأساسية، وكفالة استمرار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان المنخفضة الدخل بعد أن تنتقل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. وزاد على ذلك قوله إن تقديم المساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل ينبغي كذلك أن ترتبط بانتقالها الفعلي الى فئة البلدان المرتفعة الدخل.

٧٣ - واختتم كلامه قائلا إن الاستعراض ينبغي أن يحاول إدماج نتائج مؤتمر ريو+٢٠ في خطة الأمم المتحدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، مع إدراج العمليات الموازية الأخرى، وذلك من أجل تنسيق أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية مع الأهداف الإنمائية الوطنية لكل بلد.

٧٤ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن بلده يرحب بالنمو الاقتصادي القوي الذي تحقق في نصف الكرة الجنوبي، ولكنه يعرب عن القلق لأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال غير متكافئ، وأن ذلك قد يؤدي إلى عدم تمكن بعض بلدان الجنوب من تحقيق تلك الأهداف بحلول موعد ٢٠١٥. وأردف يقول إن ماليزيا لا تزال ملتزمة بدعم التعاون بين بلدان الجنوب، الذي يعد عاملا أساسيا لتعزيز التنمية، وأشاد بالقرارات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب في دورتها السابعة عشرة، بما في ذلك قرارها القاضي برفع مستوى الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين الجنوب والجنوب حتى تتمتع بمركز مكتب كامل تابع للأمم المتحدة.

٧٥ - وتابع قائلا إن بناء القدرات البشرية هو أحد العناصر الرئيسية المعززة للتعاون بين بلدان الجنوب. وذكر في هذا الصدد أن أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مشارك من ١٤٠ بلدا استفادوا مباشرة من البرنامج الماليزي للتعاون التقني. وعلاوة على ذلك، تنفذ ماليزيا، بالتعاون مع اليونسكو برنامجا لبناء القدرات في إطار التعاون بين بلدان الجنوب على مدى خمس سنوات، يستهدف أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بهدف تحسين التعليم والعلوم. وبادرت أيضا ماليزيا بتنفيذ برنامج لبناء القدرات لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٧٦ - واستطرد يقول إن ماليزيا لا ترغب في أن يُنظر إليها بوصفها ”جهة مانحة ناشئة“، ولكن بوصفها داعما قويا للتعاون بين بلدان الجنوب وللتعاون التقني بين البلدان النامية، استنادا إلى مبدأي المساواة والمنفعة المشتركة. وهي ترحب أيضا بالأهمية المتزايدة للتعاون الثلاثي، الذي نظمت في إطاره ١٦ دورة دراسية قصيرة في عام ٢٠١٢ فقط.

٧٧ - **السيد لاغونا** (المكسيك): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يجب أن تكون أكثر اتساقا حتى تقلل من تأثير ندرة الموارد التي توفرها لها الدول الأعضاء. وينبغي تفادي تجزئة موارد الأمم المتحدة عن طريق تحديد الأولويات وتوضيح كيفية تعزيز التنمية في كل منطقة من المناطق. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة عدم اعتمادها خطط إنمائية موازية، وإدماج عنصر الاستدامة في الأنشطة الإنمائية، وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه كيانا تنسيقيا.

٧٨ - ومضي يقول إن عملية استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات يجب أن تكون واضحة الأهداف، ويجب أن تسهم في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ” المستقبل الذي ننشده“ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). ويجب أيضا أن تدعم الاتساق على مستوى المنظومة، وتعزز إدارة التنمية المستدامة، كما يجب أن تستعرض في هذا الصدد دور الوسيط الذي تقوم به اللجان الإقليمية بين المستويين الدولي والوطني.

٧٩ - وزاد على ذلك قوله إنه يجب توفير التمويل الكافي للبلدان المتوسطة الدخل لأغراض التنمية لتمكينها من معالجة التحديات التي تواجهها، بما في ذلك مواطن الضعف الهيكلية، وعدم كفاية الابتكارات وانخفاض الإنتاجية. وأوضح أن القرارات المتعلقة بالتعاون مع هذه البلدان ينبغي أن تستند إلى مؤشرات التنمية البشرية المتكاملة، وليس فقط إلى الدخل الفردي، الذي لا يعكس بصورة كاملة الظروف التي يعيشها الناس في الواقع.

٨٠ - واختتم بالقول إن التعاون بين بلدان الجنوب يجب أن يُكمّل التعاون التقليدي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وينبغي أيضا أن يأخذ أصحاب المصلحة النهج الجديدة الأخرى، بما في ذلك التعاون الثلاثي، في الاعتبار في الجهود التي يبذلونها من أجل النهوض بالتنمية.

٨١ - **السيدة نازير** (هايتي): قالت إن بلدها يرى أن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة بيئيا، وأكثر شمولية اجتماعيا وثقافيا مما تحققه أشكال التعاون التقليدية. ويمكن أن يساعد، علاوة على ذلك، أصحاب المصلحة على تعزيز آليات الحوكمة. وعلى الرغم من انخفاض حجم المساعدة الانمائية الرسمية نتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، فقد ازداد حجم المساعدة لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب خلال السنوات القليلة الماضية. ففي هايتي، ساعد هذا التعاون، في جملة أمور، على توليد مصادر الطاقة المتجددة، وتمويل البرامج الاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر وعمل الأطفال، وتقديم خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية من البلد. وذكرت أن الاقتصادات الناشئة أصبحت هي المصدر الرئيسي للاستثمار المباشر الأجنبي في هايتي. ولذلك، فإنها تستفيد من ازدياد الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات ومن مبادرات الاستعانة بالمصادر الخارجية التي يُتوقع أن تولّد في الأمد الطويل ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ وظيفة. وأوضحت أن التعاون بين بلدان الجنوب سيزداد أهمية بازدياد وتيرة العولمة. وقالت إن هايتي ملتزمة بتعميق شراكاتها مع البلدان النامية الأخرى. وقد طلبت في هذا الصدد وفي ضوء علاقاتها التاريخية مع القارة الأفريقية، الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي

كعضو منتسب كامل العضوية. وأعربت عن الأمل في أن تدخل في تعاون بين بلدان الجنوب مع البلدان الافريقية.

٨٢ - واستطردت تقول إن التعاون بين بلدان الجنوب يعزز المنافسة والمرونة السوقية بين بلدان الجنوب، وييسر تبادل المهارات والخبرات فيما بينها نظرا لأوجه التشابه الاجتماعي والاقتصادي بينها. وأضافت قائلة إن مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتطلب بذل جهود من أجل دعم الشفافية، والحد من الاجراءات البيروقراطية، ووضع إطار توجيهي شامل. واختتمت قائلة إنه ينبغي أيضا تسليط الأضواء على أمثلة التعاون الناجح بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨٣ - **السيد غوليتسين** (أوكرانيا): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الاوروبي. وذكر أنه تم منذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام ٢٠٠٧ إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بتعزيز اتساق وسير عمل منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، فإن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات يتيح فرصة قيّمة لاتخاذ اجراءات من أجل تعزيز فعالية وكفاءة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. وقد بيّنت مبادرة ''توحيد الأداء'' الطرائق التي ينبغي أن تسعى من خلالها الأمم المتحدة إلى دعم الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية. وأضاف قائلا إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة توفر الموارد الرئيسية للبلدان النامية وإن أوكرانيا تعرب عن الارتياح لأن التمويل المخصص عموما لهذه الأنشطة قد تضاعف بالقيمة الحقيقية في الفترة ما بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٠. بيد أن المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد انخفضت في عام ٢٠١١ بنسبة ٢,٧ في المائة. وقال إن أوكرانيا تحثّ الدول الأعضاء على البحث عن سبل لمعالجة الاختلال المتزايد بين التويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، ولكفالة أن تكون التدفقات من هذا التمويل ثابتة ويمكن التنبؤ بها وموثوقة.

٨٤ - وتابع يقول أن أوكرانيا تشيد بالخطوات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة من أجل تعزيز النهوض بالمرأة، وبالتنسيق والتعاون الممتازين بين الحكومة الأوكرانية وفريق الأمم المتحدة القطري والإقليمي في البلد. وذكر ان اليونسيف تقوم بعمل حيوي في أوكرانيا، لا سيما فيما يتعلق بصحة الطفل، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وحماية الطفل والدعوة. وعلاوة على ذلك، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما قيّما للسلطات الأوكرانية في مجالات منها، الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين، كما يدعمها في تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وزاد على ذلك قوله إن البرامج القطرية لكل من البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان متمشية تماما والبرامج والأهداف الوطنية لأوكرانيا.

٨٥ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن على الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية للفقر المزمن، وتركز جهودا خاصة على إزالة العوائق الطويلة الأجل التي تحول دون تحقيق التنمية، وتُعزز السياسات والاجراءات التي تدعم التنمية الناجحة. وأضافت قائلة إن على الأمم التحدة أن تقرر خيارات استراتيجية وتحد من التجزئة المؤسسية. ويجب أيضا أن تبذل جهودا لتعزيز نظام المنسقين المقيمين، وتعمل على تبسيط أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وترشيد ومواءمة ممارسات العمل، وأن تستكشف آليات تنفيذ ابتكارية لتعزيز الاتساق والكفاءة وتحقيق أقصى قدر ممكن من النتائج.

٨٦ - ومضت تقول إن مبادة ''توحيد الأداء'' أحرزت بعض التقدم، وإن تقييما مستقلا أظهر أنه لا يزال هناك

عمل كثير ينبغي القيام به. ويجب بذل الجهود من أجل إزالة الممارسات الموازية ضمن منظومة الأمم المتحدة وتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأوضحت أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة وابتكارات سريعة إذا أقيمت شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تحقيق الأهداف المشتركة. وبالرغم من مبادرات الأمم المتحدة العديدة الرامية إلى النهوض بالتنمية، كان هناك نقص ملحوظ في التقدم في مجال تعميم المنظور الجنساني، كما أنه ليس هناك فريق قطري من أفرقة الأمم المتحدة يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهداف تعميم المنظور الجنساني. وقالت إن الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى المشاركة في حوار متعمق بشأن كيفية المضي قدما في هذا المجال البالغ الأهمية.

٨٧ - واستطردت تقول إن الولايات المتحدة ترحب بالقرار الذي اتخذته هيئات الأمم المتحدة باعتماد ممارسات تعزز الشفافية، لا سيما الكشف العلني عن عمليات مراجعة الحسابات. ومع ذلك لا يزال المجال فسيحا أمام تحسين الإدارة القائمة على النتائج، وصقل أدوات الرصد والتقييم وتعزيز المساءلة. وأردفت تقول إن على الأمم المتحدة أن تركز أكثر فأكثر على النتائج بدلا من النواتج، وتسعى إلى توفير بيانات أكثر قابلية للمقارنة لتيسير التحليل. وينبغي لها أيضا أن تشجع على قابلية التقارير للمقارنة على مستوى المنظومة حتى تتمكن وكالاتها والدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الأولويات والأداء. وحثّت علاوة على ذلك وكالات الأمم المتحدة على الاستفادة أقصى ما يمكن من الموارد المتاحة لها، بما في ذلك عن طريق تحسين كفاءة العمليات التجارية بصورة عامة. وأعربت في خاتمة كلامها عن أمل وفد بلدها في أن يكون استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات مرنا بما يكفي لأخذ الأهداف الإنمائية التي لم تصاغ بعد على نحو كامل في الاعتبار.

٨٨ - **السيد أوبراين** (الهند): قال إنه حتى ينجح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد العالمي، ينبغي أن يوطد بقوة عمله في مجال تركيزه الأساسي، أي النهوض بالتنمية، ويضع اجتثاث الفقر في صميم الأنشطة التنفيذية للمنظمة لتحقيق ذلك الهدف. وفي الوقت نفسه، يجب أن تسعى الأمم المتحدة إلى كفالة الاستدامة البيئية. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة مرنة حتى تتمكن من الاستجابة والتكيف مع البيئة المتغيرة وتوقعات فرادى البلدان، كما ينبغي مواءمة أنشطتها مع دورات الميزانية والتخطيط للحكومات المتلقية. وفي هذا الصدد، فمن المهم للغاية أن يدعم الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات مبدأ ”لا يوجد حل واحد يناسب الجميع“.

٨٩ - وتابع كلامه قائلا إن محدودية الموارد المالية، والتباطؤ الاقتصادي وازدياد احتياجات البرامج، تعني في نظر العديد من البلدان النامية أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال مهمة صعبة للغاية. ولذلك يجب بذل الجهود اللازمة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجيع الاستثمار والتجارة الداعمة للتنمية، وتيسير وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات المتقدمة، ووضع آليات ابتكارية لتأمين التمويل الموثوق للتنمية، بما في ذلك التزام المانحين بزيادة حجم المساعدة المالية التي يقدمونها على مدى فترة خمس سنوات.

٩٠ - وزاد على ذلك قوله إن المحاولات التي يبذلها المانحون من أجل ربط صرف المعونة بشروط أثرت بصورة سلبية للغاية على البلدان المتلقية للمعونة. ولذلك، ينبغي أن ترفد أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية خطط التنمية الوطنية وتتفادى فرض الشروط. ويجب أن تظل الملكية والقيادة الوطنيتين، واحترام الأولويات الإنمائية الوطنية من العناصر المحورية التي تُصاغ حولها الأنشطة التنفيذية للمنظمة وتُنفذ. وينبغي أيضا أن تركز الأمم المتحدة المزيد من الجهود

على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. فهذا التعاون يمكن أن يكون مكملا، ولا يمكن، بل ولا يجب، أن يحل محل التزامات الدول الأعضاء بدعم التعاون بين الشمال والجنوب أو يضعفها. وأوضح أنه حتى تنجح مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب فإنها يجب ان تظل مرنة وقابلة للتكيف، ولا يجب أن تخضع إلى قواعد جامدة أو توجيهات السياسة.

٩١ - واستطرد يقول إن الهند، نظرا لاتساع مساحتها وتنوعها، اكتسبت خبرة واسعة في بناء الدولة، وهي تسعى إلى إفادة البلدان التي تتبع مسارات مماثلة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما لديها من معارف في هذا المجال. وهي تعمل عن كثب مع البرازيل وجنوب افريقيا بشأن مبادرات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. ثم قال إن الهند ترحب بقرار رفع مستوى وحدة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب. وانتقل إلى الحديث عن الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات المؤسسية وشبكات تبادل المعارف في البلدان النامية، فلاحظ أن بإمكان العديد من هذه البلدان أن تحقق أكثر من ذلك بكثير في هذا المجال لو وفرت لها البلدان الصناعية الأموال والتكنولوجيا الإضافية اللازمة.

٩٢ - **السيد يامازاكي** (اليابان): قال إن الهدف الأساسي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة هو تقديم المساعدة للسكان والمجتمعات المعوزة. وذكر أنه للمساعدة على تحقيق هذا الهدف، ينبغي أعتماد نهج يستند إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٦ بشأن الأمن البشري يمكن أن يعزز بناء القدرات ويمكّن السكان والمجتمعات المحلية. وأردف قائلا إنه يجري إحراز تقدم في مبادرة ''توحيد الأداء'' في البلدان النموذجية وبلدان الانطلاق الذاتي، وإن نظام المنسقين المقيمين هو إحدى الآليات المستعملة في تحقيق أهداف مبادرة الأمم المتحدة ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' على المستوى القطري. وأعرب، في هذا الصدد، عن تأييد اليابان الكامل للتوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/67/320-E/2012/89) المتعلقة بزيادة تعزيز سلطة المنسق المقيم.

٩٣ - وتابع يقول إنه لئن كان يعترف بأهمية الزيادة في حجم التمويل غير المخصص للأنشطة التنفيذية، فإنه لا ينبغي التقليل من أهمية مزايا التمويل المخصص. ومن المهم في المناقشات المتعلقة بالتوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية مراعاة وظائف الموارد غير الأساسية وتأثيرها في الواقع، وليس فقط اعتبارها مجرد أرقام وإحصاءات إجمالية. وأضاف قائلا إن اليابان تسعى إلى كفالة أن تكون برامجها التي تمولها وحدها والتبرعات التي تقدمها لمشاريع محددة متمشية مع أولويات كل برنامج قطري وتستجيب لاحتياجاته الخاصة.

٩٤ - وأعرب عن تأييد اليابان الكامل للرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره والذي مفاده أن الوقت قد حان لأن تُحوّل المنظمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من مسألة تحظى باهتمام خاص إلى طريقة برمجة عادية في البلدان المستفيدة من البرنامج. وأعرب في الختام عن أمل اليابان في أن يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب، الذي تم مؤخرا الرفع من مستوى مركزه، حافزا إضافيا لهذه العملية.

٩٥ - **السيدة ميراندا** (بيرو): أعربت عن قلق بلدها إزاء استمرار وجود خطط إنمائية موازية، وحثّت اللجنة على كفالة أن تكون جميع الجهود والمبادرات داخل المنظمة قائمة على خطة إنمائية وحيدة كما يشير إلى ذلك استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات.

٩٦ - وقالت إن الاختلال المزمن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية المتاحة لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أدى إلى التجزئة والزيادة في تكاليف العمليات. وينبغي معالجة هذا الاختلال على سبيل

الاستعجال من أجل تعزيز فعالية وكفاءة الأنشطة التنفيذية في البلدان النامية. ويجب أن تعتمد الأمم المتحدة نهجا شاملا إزاء التنمية، يقوم على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما هو مبين في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ووثيقة نيروبي الختامية. وأوضحت أن التعاون بين بلدان الجنوب يعزز مبدأي التضامن واحترام السيادة الوطنية، ويسعى إلى تلبية الأولويات الوطنية في البلدان المستفيدة ويدعم عملية التمكين الوطني. وأضافت قائلة إنه ينبغي أن يكمل، علاوة على ذلك، التعاون بين الشمال والجنوب أو المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، بدلا من أن يحلّ محلّهما. وأعربت عن اعتقاد بيرو أن بإمكان البلدان المتوسطة الدخل أن تقوم بدور الجهات المحفّزة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على الرغم من أن قدرتها على فعل ذلك غالبا ما تكون محدودة بسبب مواجهتها المستمرة لتحديات في مجالات مثل الفقر، وعدم المساواة وتغيّر المناخ. ويجب أيضا على الأمم المتحدة أن تواصل من خلال صناديقها ووكالاتها وبرامجها، تقديم الدعم للتعاون الثلاثي ضمن إطار عملية الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، وينبغي أن تعتمد، في هذا الصدد تدابير لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب.

٩٧ - واختتمت كلامها قائلة إن من المهم أيضا إعادة تشكيل الترتيبات المؤسسية دعما للتعاون بين بلدان الجنوب، كما توصي بذلك وحدة التفتيش المشتركة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.